International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
Vol. (5), No. (2) February 2026 الإصدار (5)، العدد (2)

إتلاف سجلات السجن السياسي في جنوب إفريقيا (1986–1994): قراءة في انقطاع السجل الإداري

عبدالوهاب دفع الله أحمد دفع الله
أستاذ مساعد – التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والفنون، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية
قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، السودان
aw.dafalla@uoh.edu.sa

المستخلص

يتناول هذا البحث الإجراء المتعلق بإتلاف سجلات السجون السياسية الذي اتخذته حكومة نظام الفصل العنصري وأجهزتها التنفيذية والأمنية خلال مرحلة التحول السياسي التي سبقت الانتقال الرسمي إلى النظام الديمقراطي في جنوب إفريقيا. يفحص التحليل أثر غياب الوثيقة الإدارية في كتابة تاريخ السجون السياسية، ويتتبع العلاقة بين الإتلاف، والشهادة الفردية، وغياب السجل الرسمي في السرد التاريخي. يعتمد البحث قراءة تحليلية للفصل الثامن من تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة، إلى جانب شهادات معتقلين سياسيين ودراسات مختارة حول الأرشيف، بهدف تتبع تحوّل أدوات كتابة تاريخ السجون السياسية مع اختفاء السجل الإداري.

يبيّن البحث أن إتلاف السجلات غير شروط كتابة تاريخ السجون السياسية عبر تعطيل إمكان تتبّع القرار والإجراء في الجهاز الإداري الذي نظمته ونفذته إدارة السجون التابعة لحكومة الفصل العنصري وأجهزة الأمن. دفع هذا الغياب المؤرخين إلى الاعتماد الواسع على الشهادة الفردية في إعادة بناء التجربة. أدّت هذه الشهادة دورًا أساسيا في حفظ تفاصيل الحياة اليومية في السجون، مع محدودية قدرتها على كشف التنظيم الإداري الذي أدار الاعتقال ونظّم إجراءاته. وجّه الصمت الأرشيفي الكتابة التاريخية نحو وصف التجربة الإنسانية، وقيد تحليل علاقة السجون بوزارات الدولة المختصة وإجراءاتها المكتوبة ومسؤولياتها المحددة.

يخلص البحث إلى أن غياب الوثيقة نتج عن قرارات إدارية اتُّخذت خلال مرحلة التحول، وانعكس ذلك بصورة مباشرة على كتابة تاريخ السجون السياسية. يكشف هذا الغياب حدود التحليل المؤسسي، وينقل عبئا توثيقيا واسعا إلى الشهادة الفردية. يواجه المؤرخ مهمة منهجية دقيقة تقتضي قراءة الشهادة في ضوء ما غاب من التنظيم الإداري، وإدراج غياب السجل ضمن شروط التحليل التاريخي.

الكلمات المفتاحية: جنوب إفريقيا، السجون السياسية، إتلاف السجلات، الصمت الأرشيفي، لجنة الحقيقة والمصالحة.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
Vol. (5), No. (2) February 2026 الإصدار (5)، العدد (2)

The Destruction of Political Prison Records in South Africa (1986–1994): A Study of Administrative Record Disruption

Abdulwahab Dafalla Ahmed Dafalla
Assistant Professor – Modern and Contemporary African History, Department of Social Sciences, Faculty of Arts and Humanities, University of Hail, Kingdom of Saudi Arabia
Department of History, Faculty of Arts, University of Khartoum, Sudan
aw.dafalla@uoh.edu.sa

Abstract

This article examines the procedure of destroying political prison records carried out by the apartheid government and its executive and security agencies during the period of political transition preceding the formal shift to a democratic system in South Africa. The analysis explores the impact of the absence of administrative documentation on the writing of the history of political prisons and traces the relationship between record destruction, individual testimony, and the disappearance of the official register within historical narrative. It relies on an analytical reading of Chapter Eight of the Truth and Reconciliation Commission Report, alongside testimonies of former political prisoners and selected studies on archives, in order to trace the transformation of the tools used to write the history of political prisons following the disappearance of the administrative record.

The article demonstrates that the destruction of records altered the conditions under which the history of political prisons is written by disrupting the possibility of tracing decisions and procedures within the administrative apparatus organized and implemented by the prison administration of the apartheid state and its security agencies. This absence compelled historians to rely extensively on individual testimony in reconstructing the prison experience. While such testimony preserved crucial details of daily life inside prisons, it remained limited in its ability to reveal the administrative structures that governed detention and regulated its procedures. The resulting absence of records redirected historical writing toward the description of lived experience and constrained the analysis of the relationship between prisons, state ministries, and their written procedures and defined responsibilities.

The article concludes that the disappearance of documentation resulted from administrative decisions taken during the transitional period and had a direct impact on the writing of the history of political prisons. This absence exposes the limits of

institutional analysis and transfers a substantial documentary burden to individual testimony. It thus confronts the historian with a precise methodological task that requires reading testimony in light of what is missing from the administrative organization and incorporating the absence of records as a condition shaping historical analysis.

Keywords: South Africa, Political Prisons, Record Destruction, Archival Silence, Truth and Reconciliation Commission.

مقدمة

شكّلت السجون السياسية في جنوب إفريقيا إحدى أدوات الحكم الأساسية في إدارة الصراع مع المعارضة خلال حقبة الفصل العنصري، إذ اضطلعت بدور مركزي داخل بنية النظام وأجهزته التنفيذية والأمنية عبر عقود ممتدة. تجاوز هذا الدور عزل القيادات وإضعاف شبكات العمل الجماعي، فتولت إدارة السجون، بإشراف الأجهزة الأمنية، بناء جهاز إداري متكامل ضبط الزمن والسلوك ونظّم تداول المعرفة في أماكن الاحتجاز. أفضى هذا التنظيم إلى إنتاج وثائقي كثيف ربط القرار السياسي بالإجراء الإداري، وثبّت السجون أداة حكم تقوم على الكتابة والمتابعة والتصنيف.

قامت السلطة التي حكمت جنوب إفريقيا خلال هذه المرحلة على نظام الفصل العنصري، وقادتها حكومات الحزب الوطني التي تولت إدارة الدولة منذ سنة 1948م. نظمت هذه السلطة علاقتها بالمجتمع عبر منظومة من القوانين العنصرية والأمنية أحكمت الضبط وأغلقت قنوات الاعتراض السياسي. اعتمدت السلطة الاعتقال السياسي، وربطت الاحتجاز بتشريعات الطوارئ وأوامر الاعتقال دون محاكمة لمواجهة قوى معارضة في مقدمتها المؤتمر الوطني الإفريقي، إلى جانب تنظيمات سياسية وطلابية ونقابية وشخصيات جنوب إفريقية واجهت النظام بالاحتجاج والعمل السري والكفاح المسلح والتعبئة الدولية. نفّذت إدارة السجون التابعة للنظام سلسلة قرارات حوّلت السجن إلى جهاز إداري يبدأ بالاعتقال ويمتد إلى تنظيم الحياة اليومية في أماكن الاحتجاز.

أعاد التحول السياسي في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين ترتيب علاقة السلطة بالسجون السياسية، فانتقلت الأجهزة التنفيذية والأمنية من التحكم المباشر في الاحتجاز إلى إدارة أثره المكتوب وما خلّفته سياسات الاعتقال من سجل إداري. في هذا الإطار صدرت قرارات بإتلاف واسع لسجلات السجون السياسية في توقيت محسوب وبأنماط منتقاة، وأثبتت لجنة الحقيقة والمصالحة أن الإتلاف سبق الإفراج عن السجناء السياسيين مباشرة وارتبط بقرارات إدارية حدّدت مصير السجلات خلال مرحلة التحول.

نشأ عن ذلك إشكال تاريخي تجاوز فقدان المصدر ذاته، إذ انقطع السجل الذي كان يصل قرار الاعتقال بآليات تنفيذه من الاحتجاز إلى النقل والتصنيف والانضباط الداخلي. قيّد هذا الانقطاع إمكان تتبّع عمل إدارة السجون،

وأعاد تحديد موقعها في الكتابة التاريخية. تراجع تناول السجن جهازا إداريا تحكمه إجراءات مكتوبة واضحة، وتقدّم تثبيت التجربة المعيشة مدخلا أساسيا للسرد، فضعفت الصلة بين ما جرى في أماكن الاحتجاز وبين الجهة التي أدارت الاعتقال وضبطت إجراءاته.

يكشف هذا البحث أهمية تناول السجن السياسي أداة حكم ارتبطت بالوثيقة والأرشيف، ويتتبّع ما لحق بهما من إتلاف منظّم في لحظة التحول السياسي. تتأكد هذه الأهمية عبر تتبع أثر الإتلاف في كتابة تاريخ السجون السياسية، وبيان ما أحدثه غياب السجل من قطيعة في سلسلة القرار والإجراء بعد الإفراج. بقي هذا الجانب خارج اهتمام أغلب الدراسات الخاصة بجنوب إفريقيا التي ركزت على وصف التجربة السجنية وأغفلت تحليل الإدارة التي أدارت الاعتقال ونظمت إجراءاته.

انصرفت غالبية الكتابات التاريخية إلى السجن السياسي تجربة معاناة وصمود، وانتهت إلى تثبيت بعده الأخلاقي والرمزي ضمن تجربة التحرر الوطني. حفظت هذه الدراسات تفاصيل الحياة اليومية في السجون، ورصدت الانضباط والعزل وأشكال التكيف، وتعاملت مع غياب الوثيقة نقصا مصدريا أو تجاوزته بالاعتماد على الشهادة الفردية. لم تتوقف هذه الأعمال عند فعل الإتلاف ذاته، ولم تتناوله قرارا إداريا منظما أعاد تشكيل شروط الكتابة التاريخية وحدود تتبع القرار والمسؤولية.

ينطلق البحث من تساؤلات تتصل بطبيعة إتلاف السجلات وتوقيته وأنماطه، وبما أحدثه غياب الوثيقة في كتابة تجربة السجن السياسي، وحدود ما حفظته الشهادة الفردية وما تعذر ربطه بمسارات القرار والإدارة. يعتمد البحث منهجا تاريخيا تحليليا يقوم على قراءة نقدية للفصل الثامن من تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة، إلى جانب شهادات منشورة لمعتقلين سياسيين ودراسات تناولت الأرشيف والسجن السياسي. يميز التحليل بين الوثيقة الإدارية أداة ضبط مؤسسي والشهادة الفردية نتاج تجربة اعتقال وغياب سجل، ويتعامل مع كل منهما ضمن حدوده المعرفية وإمكاناته التفسيرية.

يسعى هذا البحث إلى إعادة توجيه دراسة السجن السياسي نحو تفكيك البنية الإدارية التي أدارت الاعتقال عبر التعامل مع ما أتلف من سجلات مادة تاريخية قائمة. يتحدد الصمت الأرشيفي هنا موضوعا للتحليل، ويقرأ نتيجة مباشرة لأسلوب إدارة الحكم في لحظة التحول السياسي.

المبحث الأوّل: تاريخ تطور السجن السياسي في جنوب إفريقيا حتى عام 1986م

تشكلت السجون السياسية في جنوب إفريقيا عبر مسار تاريخي ممتد جمع بين التشريع والأمن وربط الإدارة بالإقصاء، فاستقر الضبط عنصرا دائما في بنية الحكم. اتخذ الاعتقال السياسي موقعه أداة لتنظيم علاقة الدولة بالمعارضة وإحكام السيطرة على المجتمع، واستند إلى تشريعات أتاحت الاحتجاز المطول دون محاكمة ووسّعت

صلاحيات الأجهزة التنفيذية في تقييد الحرية باسم النظام العام. أدخل هذا المسار السجون في صميم ممارسة الحكم اليومية، ومنحها موقعا إداريا ثابتا داخل جهاز الدولة (Davenport & Saunders, 2000, pp. 323–331).

اعتمدت دولة اتحاد جنوب إفريقيا الاعتقال منذ وقت مبكر من القرن العشرين إجراء إداريا منظما ضمن تشريعات أمنية ربطت الضبط السياسي بالسلطة التنفيذية. أتاحت هذه القوانين توقيف الأفراد على أساس الاشتباه السياسي، وربطت مشروعية الاحتجاز بتقدير الإدارة لا بحكم القضاء، فنقلت سلطة الحسم من المجال القضائي إلى الجهاز التنفيذي، وأكسبت السجن وظيفة وقائية وأمنية مستقرة في بنية الحكم. حددت هذه الصيغة إطار استخدام الاعتقال في مواجهة المعارضة السياسية والتنظيمية والاجتماعية وفق تقديرات أمنية متغيرة (Posel, 2002, pp. 9–15).

واصلت جمهورية جنوب إفريقيا، مع الانتقال من الإدارة الاستعمارية إلى نظام الفصل العنصري، العمل بوسائل الاحتجاز التي ترسخت منذ العقود الأولى من القرن العشرين، ووسعت نطاقها وكثفت حضورها داخل الجهاز التنفيذي. استند السجن السياسي إلى تراث إداري تشكّل عبر أجهزة الأمن والقضاء الاستعماري، قام على الاعتقال الوقائي والاحتجاز دون محاكمة ونقل صلاحيات القرار إلى الإدارة التنفيذية. أعادت الدولة توظيف هذا الإرث عبر تشريعات جديدة ربطته بأهداف الضبط والسيطرة، فاعتمدت احتجازًا طويل الأمد، وأنشأت مرافق مخصصة للاعتقال السياسي، وطبقت إجراءات تصنيف دقيقة للمعتقلين وفق مواقعهم التنظيمية وتقديرات الخطر التي وضعتها الأجهزة الأمنية (Davenport & Saunders, 2000, pp. 337–345).

اتخذت السجون السياسية بعد سنة 1948م موقعا أكثر حضورا داخل نظام الفصل العنصري الذي قادته حكومات الحزب الوطني. استخدمت هذه الحكومات الاعتقال السياسي أداة مؤسسية لتنفيذ التشريع العنصري الذي صنف السكان سياسيا وعرقيا، وفرض تفاوتا قانونيا في الحقوق والحركة والمشاركة العامة. استهدفت سياسات الاحتجاز تفكيك التنظيمات المعارضة وعزل القيادات وتقليص قدرة الشبكات السياسية والنقابية والطلابية على العمل في المدن والريف. صنفت الدولة السجناء السياسيين عناصر مهددة لاستقرار الحكم، وأخضعتهم لأنماط احتجاز طويلة خارج الضمانات القضائية المعتادة ضمن ترتيب قانوني وأمني منظم (Davenport & Saunders, 2000, pp. 357–365).

وسعت حكومات الحزب الوطني نطاق استخدام السجون السياسية، وأقامت جهازا مؤسسيا قادته إدارة السجون بالتنسيق مع الشرطة ووزارة العدل. خصصت الدولة مرافق للاعتقال السياسي، في مقدمتها السجون المعزولة والمراكز الخاضعة لقوانين الطوارئ، وربطت الاحتجاز بأنظمة تصنيف داخلية فرقت بين فئات

المعتقلين وفق تقديرات أمنية محددة وحددت درجات متفاوتة من العزل والمراقبة. انتظم السجن عبر هذا الترتيب جهاز حكم تحكمه قواعد مكتوبة وتسلسل إداري واضح وإيقاع يومي مضبوط. ربطت الدولة السجن بالقرار السياسي، وجعلت الاعتقال وسيلة مستمرة لإدارة الصراع على المدى الطويل ضمن إطار قانوني وأمني مستقر (Posel, 2002, pp. 82–90).

أدخلت حكومات الحزب الوطني إدارة الزمن ضمن إجراءات السيطرة في السجون السياسية، ونفّذتها إدارة السجون بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية. نظمت الإدارة الحياة اليومية للمعتقلين عبر جداول مكتوبة للحركة والعمل والزيارة والعقوبة، وربطت الزمن بإجراءات إدارية ضبطت اليوم والسلوك داخل أماكن الاحتجاز. فرض هذا التنظيم إيقاعا زمنيا قائما على العزل والروتين والرقابة المتواصلة، وأعاد تشكيل وعي المعتقل السياسي ضمن شروط الاحتجاز. استخدمت الدولة الزمن وسيلة حكم داخل السجن، وقلصت عبره إمكان الفعل الجماعي، ووجهت أنماط التفاعل والتنظيم بين المعتقلين (Davenport & Saunders, 2000, pp. 366–372).

حدد البعد الزمني موقع السجن في نظام الحكم بوظيفة إنتاج الامتثال إلى جانب القمع المباشر. تجاوز الاعتقال كبح الحركة، واتجه إلى إعادة تشكيل التجربة السياسية للمحتجزين عبر التحكم في الموارد المعرفية والعلاقات الاجتماعية داخل أماكن الاحتجاز. ظهر السجن جهاز حكم ينظم السلوك والزمن والمعنى، ويخضع الحياة اليومية لإجراءات ثابتة تتجاوز فعل الاحتجاز نفسه.

يضع هذا التطور التاريخي السجون السياسية في موقع مركزي ضمن تجربة الحكم في جنوب إفريقيا. استخدمت الدولة الاعتقال وسيلة أساسية لإدارة الصراع وربطته بتشريع منظم وإجراءات إدارية واضحة. قامت المؤسسة السجنية على قواعد محددة ومسارات تنفيذ مضبوطة، ونظّمت الاحتجاز في ترتيب إداري مستقر، بما يهيئ فهم طبيعة الوثيقة السجنية ووظيفة الأرشيف، ويمهد لتتبع التحولات اللاحقة التي لحقت بهما ضمن تسلسل تحليلي متصل.

المبحث الثاني: الوثيقة الإدارية ووظائفها في السجون السياسية

احتلت المادة المكتوبة موقعا حاسما في تنظيم السجون السياسية في جنوب إفريقيا. نشأت السجلات من العمل اليومي لإدارة السجون، ونقلت القرار السياسي إلى إجراء إداري قابل للتنفيذ والمتابعة. أنتج جهاز السجن أنماطا متعددة من الوثائق شملت أوامر الاعتقال وملفات التصنيف وسجلات النقل وتقارير السلوك ومحاضر العقوبة. أدت هذه الوثائق وظيفة تنظيمية مباشرة وصلت الحكم بالإدارة وأحكمت ضبط الحياة اليومية في أماكن الاحتجاز (Dubow, 2014, pp. 41–48).

أتاحت المادة المكتوبة لإدارة السجون ضبط تفاصيل الاحتجاز بدقة. مكنت السجلات من تتبع إجراءات المعتقل منذ لحظة الاحتجاز، وتحديد مدة الاعتقال، وتنظيم مستوى العزل، وربط هذه الإجراءات بتقديرات أمنية متغيرة. استخدمت الإدارة هذه القواعد لتنظيم الحياة اليومية وفق لوائح مكتوبة ضبطت الحركة والسلوك والعقوبة. ربطت السجلات القرار بالإجراء، وأقامت ترتيبا إداريا منح إدارة السجون استقرارا قابلا للتكرار والتعميم (Mandela, 1994, pp. 451–468).

تجاوزت الوثيقة الإدارية وظيفة التسجيل في السجون السياسية، وربطت استخدام القوة بغطاء إجرائي منظم داخل إدارة السجون. صاغت التقارير والنماذج واللوائح لغة إدارية حددت المسموح والمحظور، وقدّمت العنف إجراء منضبطا محكوما بقواعد مكتوبة. استقر تنظيم السجون على هذا الأساس، واعتمد اللوائح والتصنيف، وأخضع المعتقلين والزمن لإجراءات ثابتة قامت على التعليمات المكتوبة (Posel, 2002, pp. 52–57).

تحركت المادة المكتوبة داخل إدارة السجون وفق ترتيب عملي واضح. باشرت الشرطة وجهاز الأمن تحرير الوثيقة عند صدور قرار الاعتقال، وتولت إدارة السجون إعداد وثائق النقل والانضباط والعقوبة بعد دخول المعتقل إلى المؤسسة السجنية. جرى تداول هذه الوثائق ضمن تسلسل إداري شمل إدارة السجن المحلية والإدارة الإقليمية ووزارة العدل قبل حفظها في ملفات مخصصة. كشف هذا الترتيب توزيع المسؤوليات في الإدارة وبين مواضع اتخاذ القرار وآليات المتابعة وحدود المساءلة الداخلية. استخدمت إدارة السجون هذه السجلات لمراقبة العمل داخل أماكن الاحتجاز، وربطت سلوك المعتقلين بوثائق مكتوبة يرجع إليها عند الحاجة، بما حافظ على انتظام الإجراءات وخدم العمل اليومي للإدارة السجنية (Hamilton et al., 2002, pp. 21–24).

أدت المادة المكتبة دورا تصنيفياً حاسماً في السجون السياسية. فرقت السجلات بين فئات المعتقلين بحسب الانتماء والتنظيم والدرجة الأمنية، وحددت لكل فئة شروط احتجازها. رسم هذا الترتيب مستويات العزل والرقابة والامتيازات المقررة وضبط مواقع المعتقلين داخل السجون. فرضت الإدارة عبر هذا التصنيف شروط العيش والعمل والعلاقات في السجن ضمن نظام إداري محدد (Davenport & Saunders, 2000, pp. 357–365).

يقدّم نيلسون مانديلا مثالا عمليا على تطبيق هذا النظام في سجن روبن آيلاند، حيث قسمت إدارة السجن المعتقلين السياسيين إلى أربع فئات متدرجة من (أ) إلى (د)، وربطت كل فئة بمجموعة محددة من الامتيازات شملت الزيارات والرسائل والدراسة وإمكانية اقتناء المشتريات. استخدمت الإدارة هذا التصنيف وسيلة للضغط والانضباط، وربطت تحسين الوضع داخل السجن بالخضوع لقواعد السلوك المحددة، مع التهديد بالإنزال إلى

فئة أدنى عند الاعتراض أو الشكوى (Mandela, 1994, pp. 451–468).

تولى السجل الإداري تنظيم الزمن في السجون السياسية. حددت السجلات جداول الحركة والعمل والزيارة والعقوبة وربطت الالتزام بها بتقارير دورية قيمت السلوك. ضبطت إدارة السجون الإيقاع اليومي للحياة داخل أماكن الاحتجاز وربطت الزمن بإجراء مكتوب يحكم التنفيذ والمتابعة. حولت هذه الترتيبات الأيام إلى وحدات قابلة للقياس والمراجعة وأخضعت الزمن لترتيب إداري منتظم وجه تجربة المعتقلين (Posel, 2002, pp. 60–66).

أتاحت كتابة الوثائق في إدارة السجن إمكان مراجعة القرارات والإجراءات بين مستويات الإدارة ذاتها. نشأت السجلات في سياق العمل اليومي وربطت القرار الصادر من المستوى الأعلى بتنفيذه في المستوى الأدنى، وتتبعت الإجراء من لحظة اعتماده إلى لحظة تطبيقه. تجاوز حفظ الوثيقة وظيفتها الإجرائية المباشرة وصارت مرجعا لإثبات الالتزام بالتعليمات يستدعى عند الخلاف أو إعادة التقييم. حملت الوثيقة منذ لحظة إنتاجها دلالة تنظيمية داخل الإدارة واتصلت بإدارة السلطة في تفاصيلها اليومية (Harris, 2007, pp. 25–30).

أدت المادة المكتوبة دورا محوريا في تنظيم تجربة السجون السياسية، وأسست نظاما إداريا حول الاعتقال من ضبط مباشر إلى ترتيب مؤسسي مستقر. حددت إدارة السجون المسموح والمحظور عبر الكتابة الإدارية، ونظمت حركة المعتقلين وأوقات عملهم وعزلهم وزياراتهم، وربطت هذه العناصر بقرارات مكتوبة قابلة للتنفيذ والمتابعة. استقر السجن بهذا التنظيم داخل إدارة يومية منتظمة لا تقوم على التقدير الفردي. يهيئ إدراك هذه الوظيفة فهم التحولات اللاحقة التي أصابت السجل ذاته، ويؤسس تمييزا تاريخيا بين وجود الوثيقة ووظيفتها في الحكم، ويكشف دلالة غيابها عند التعرّض للإتلاف أو الإقصاء الأرشيفي.

انتهت الوثيقة الإدارية، التي نظّمت عمل إدارة السجون السياسية وثبتت إجراءاتها اليومية، إلى موقع مغاير مع اقتراب نهاية نظام الفصل العنصري. تحول السجل، الذي خدم القرار والإجراء في الإدارة، إلى مادة قابلة للمساءلة مع تغير موازين السلطة وتقدّم الإفراج عن المعتقلين السياسيين. خرجت الوثيقة في هذه اللحظة من وظيفتها التنظيمية ودخلت دائرة الخطر السياسي، إذ صار وجودها يهدد سلسلة القرار والإجراء التي حكمت الاعتقال. مهد هذا التحول صدور أوامر إدارية عبر إدارة السجون والأجهزة الأمنية قضت بإزالة السجلات الحساسة المرتبطة بالاحتجاز باعتبارها عبئا سياسيا متراكما.

المبحث الثالث: الأرشيف والسجون السياسية قبل الإتلاف

نشأ الأرشيف المرتبط بالسجون السياسية داخل إدارة السجون والأجهزة الأمنية التي تولت الاحتجاز في جنوب إفريقيا. اندمج الأرشيف في العمل الإداري اليومي للحكم، وخضع منذ بدايته لقرارات السلطة التي أنشأته،

فحددت ما يحفظ وكيف يصنف ومن يملك حق الاطلاع عليه. عمل الأرشيف وسيطا إداريا خاضعا لترتيبات الضبط والرقابة المعتمدة داخل إدارة السجون.

خدم حفظ السجلات العمل اليومي للمؤسسة السجنية عبر تثبيت الإجراءات وتنظيم تنفيذها واستمراريتها. مثلت الوثيقة الصيغة المكتوبة للقرار الإداري، وانتقل بها من مستوى الاعتماد إلى مستوى التطبيق والمتابعة داخل السجن. نقلت إدارة السجون التعليمات عبر السجلات من المستويات العليا إلى مواقع التنفيذ، وربطت بها الحركة والعزل والعقوبة والنقل، وحددت من خلالها آليات المتابعة والمساءلة الداخلية. كون مجموع هذه الوثائق أرشيفا تشغيليا خدم إدارة السجن في تسيير الاحتجاز وضبطه اليومي (Harris, 2007, pp. 18–22).

أدى الأرشيف داخل السجن وظيفتين متلازمتين. خدم العمل اليومي لإدارة السجون عبر حفظ أوامر الاعتقال والتصنيف والنقل والعقوبات، وأمن مرجعا يرجع إليه عند الحاجة. أتاح الأرشيف في الوقت نفسه رقابة داخلية مكنت من مراجعة الأداء وتتبع الانضباط وربط المسؤوليات داخل الإدارة. حافظ هذا الاستخدام على استقرار الإجراءات داخل السجن، وربط العمل بقواعد مكتوبة وإجراءات قابلة للمراجعة الداخلية (Dubow, 2014, pp. 60–66).

ظهر استخدام الأرشيف في الرقابة الإدارية عبر أنماط التصنيف ومستويات السرية المفروضة على السجلات. خضعت الوثائق لدرجات متفاوتة من الحجب، واقتصر الاطلاع عليها على دوائر محددة داخل الأجهزة التنفيذية. مكن هذا التقييد إدارة السجون من حصر الوثائق ضمن نطاقها ومنع تداولها خارج الجهة التي أنتجتها، وحد من إمكان استخدامها في تتبع مسار الاعتقال أو مراجعة القرارات من خارج الإطار التنفيذي (Harris, 2007, pp. 25–30).

ارتبط تنظيم الأرشيف بتقسيم العمل بين الجهات المشرفة على السجون. تولت إدارة السجون حفظ سجلات الاحتجاز اليومية والانضباط والعقوبات، واحتفظت الشرطة وجهاز الأمن بملفات الاعتقال والتحقيق والتصنيف الأمني، وأشرفت وزارة العدل على ما يتصل بالتشريع والمراسلات الإدارية. أدّى هذا التوزيع إلى تعدد مواقع الحفظ وتكوّن سجلات متوازية، احتفظت كل جهة بجزء من السجل وفق اختصاصها. أبقى هذا الترتيب تركيز القرار بيد السلطة التنفيذية العليا الممثلة في رئاسة الحكومة ووزاراتها الأمنية، مع تباعد مواقع الأرشفة. خدم الأرشيف بهذا الشكل ضبط عمل السجن عبر سجلات متداخلة، مع احتفاظ المركز التنفيذي بالتحكم النهائي في توجيهها واستخدامها (Thompson, 2001, pp. 366–372).

رسخ هذا التنظيم أرشيفا متماسكا في السجون من حيث الوظيفة ومتدرجا من حيث السرية. حفظ الأرشيف القرار وتنفيذه في سجلات مترابطة، وربط الوثيقة بالجهة التي أصدرتها وأشرفت على تداولها. خصص الأرشيف

للاستخدام الداخلي وضبط الأداء اليومي، غير أن تراكم السجلات أبقى إمكانية الرجوع إليها قائمة في مراحل لاحقة، بما جعل السجل قابلا للاستخدام في المراجعة والمساءلة عند تغير شروط الحكم (Harris, 2007, pp. 31–34).

ارتبطت هذه القابلية بتقدير إداري لطبيعة السجلات المحفوظة في السجون. تعاملت إدارة السجون والشرطة وجهاز الأمن مع الوثيقة المحفوظة مادة يمكن الرجوع إليها خارج سياقها الأصلي، فشددت السرية وقيدت الإتاحة وأعادت ترتيب الحفظ بما يضمن بقاء الأرشيف ضمن نطاق السيطرة التنفيذية. دخل الأرشيف بهذه الإجراءات في حسابات السلطة التنفيذية المرتبطة بإدارة ما قد ينشأ عن السجن والاحتجاز من تبعات سياسية.

شكّل الأرشيف قبل الإتلاف جزءا من ترتيب الحكم الذي أدارت به الحكومات المنفذة لسياسات الفصل العنصري شؤون السجون والاحتجاز. خدم الأرشيف الضبط اليومي في السجون وثبت آليات المتابعة الداخلية، وحصر الوثائق المتعلقة بالاحتجاز وإجراءاته داخل إدارة السجون والأجهزة الأمنية. يتيح فهم هذا الترتيب قراءة التحولات التي لحقت بالأرشيف، ويؤسس مقاربة تاريخية تنظر إلى السجل مكونا إداريا في تنظيم الحكم وإجراءاته.

المبحث الرابع: أثر إتلاف السجلات في كتابة تاريخ السجون السياسية

أقدمت الحكومة المنفذة لسياسات الفصل العنصري، منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين ومع بدء تفكيك التشريعات والأوامر التنفيذية التي حكمت الاعتقال السياسي، على إتلاف سجلات السجون السياسية المرتبطة بالاحتجاز وإجراءاته. تزامن هذا القرار مع إعادة ترتيب سياسات الاعتقال والإفراج واقتراب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين. استهدف الإتلاف السجل الذي ربط الاعتقال بقراره الإداري وتتابع تنفيذه عبر إدارة السجون والأجهزة الأمنية، وأعاد تشكيل شروط الوصول إلى ما جرى في السجون عبر الوثيقة الرسمية.

دفع غياب هذا السجل المؤرخين إلى الاعتماد الواسع على الشهادة الفردية. حفظت هذه الشهادات تفاصيل التجربة اليومية في السجن، ونقلت صور العزل والانضباط والمعاناة، وأبقت حالة السجناء السياسيين تجربة حاضرة في السرد. في المقابل خرج تفسير عمل السجن بوصفه مؤسسة إدارية ذات قواعد ومسؤوليات محددة من نطاق التتبع، فحضر الحدث وغابت آليات إدارته.

قيد هذا التحول قدرة المؤرخين على تتبّع سلسلة القرار والإجراء الإداري داخل النص التاريخي. بقيت الانتهاكات معروفة الوقائع منفصلة عن السند المكتوب الذي يربطها بجهاتها، واستقر تاريخ يسجل ما جرى في السجن ويقف عند حدود الوصف دون تفكيك النظام الذي نظم الاعتقال وحدد إيقاعه وحدود فعله.

يبين هذا المبحث أن إتلاف سجلات السجون السياسية مثل تدخلا إداريا أعاد تشكيل شروط المعرفة التاريخية

ذاتها. حدد هذا التدخل مجال الكتابة التاريخية ووجهها نحو توصيف التجربة على حساب تتبع الإدارة وإجراءاتها. يكشف هذا التحول أن غياب السجل نتج عن اختيار إداري واع ارتبط بلحظة التحول السياسي وأسهم في إنتاج تاريخ يثبت الوقائع ويقيد تفسيرها ضمن حدود ما بقي متاحا.

تركز إتلاف سجلات السجن السياسي في جنوب إفريقيا في المرحلة التي سبقت الانتقال الرسمي إلى النظام الديمقراطي وفق ما وثقته لجنة الحقيقة والمصالحة. سجلت اللجنة صدور أوامر إدارية بإزالة سجلات محددة مرتبطة بالاحتجاز وإجراءاته ونفذتها إدارات السجون والأجهزة الأمنية في توقيت متقارب. ربطت تقارير اللجنة هذا التوقيت باعتبارات إدارية تتصل بحساسية الوثيقة المحفوظة وإمكان استخدامها لاحقا في تتبع وقائع السجن وربطها بسلاسل القرار داخل جهاز الحكم (Truth and Reconciliation Commission, 1998, Vol. 1, Ch. 8, pp. 201–207).

ارتبط إتلاف سجلات السجون السياسية بمخاوف السلطة التنفيذية مما قد ينشأ بعد الإفراج عن المعتقلين السياسيين. توقعت أجهزة الحكم انتقال ملف السجن من نطاق الإدارة المغلقة إلى مجال أوسع تفرضه الشهادة العلنية والمساءلة اللاحقة وما يصاحبها من إعادة ربط الوقائع بسلسلة القرار والإجراء. سعت السلطة عبر الإتلاف إلى تعطيل هذا الانتقال وحصر ما جرى في السجون في حدود الرواية غير المسندة بسجل إداري مكتوب. عكس هذا التوجه إدراكا مبكرا لاحتمال توظيف الوثائق في تتبع المسؤوليات داخل جهاز الحكم بعد زوال شروط السيطرة السابقة.

انتقل الإتلاف من إجراء تقني إلى قرار إداري منظم داخل أجهزة الدولة. وثقت لجنة الحقيقة والمصالحة صدور أوامر تدمير السجلات من مستويات إدارية عليا وتتبعت تنفيذها عبر تسلسل إداري محدد داخل الجهات المختصة. دل هذا الترتيب على إدراك إداري لوظيفة الوثيقة وعلى وعي بأن بقاء السجل يتيح تتبع الربط بين القرار وتنفيذه (TRC, 1998, Vol. 1, Ch. 8, pp. 208–214).

تنوعت أنماط إتلاف السجلات مع اشتراكها في وظيفة واحدة تمثلت في تقليص إمكان التتبع الإداري. شمل الإتلاف تدمير ملفات كاملة تتصل بفترات احتجاز طويلة، وإزالة وثائق إدارية أساسية، وإعادة تصنيف مواد حساسة تحت عناوين عامة، إلى جانب تأخير إتاحة ما تبقى من السجلات بذريعة السرية. وثقت لجنة الحقيقة والمصالحة هذه الأنماط وربطتها بالمرحلة السابقة مباشرة للانتقال (TRC, 1998, Vol. 1, Ch. 8, pp. 215–224). دل هذا الانتقاء على توجه منظم أزال ما يربط القرار بتنفيذه وأبقى مواد تتيح قراءة عامة منفصلة عن سياقها الإداري.

شمل الإتلاف إجراءات إدارية حدت من فاعلية السجل المتبقي إلى جانب التدمير المادي. أدت إعادة التصنيف

وتأخير الإتاحة إلى تقليص قدرة الوثيقة على الشرح حتى مع بقائها محفوظة، وجرى تعطيل الوصول إليها وإرباك التتبع مع الإبقاء الشكلي على وجودها. أعيد تنظيم الأرشيف على نحو قلص دلالته وقيد إمكان تتبعه، فأنجز هذا الترتيب إتلافا إداريا دون إزالة كاملة للسجل.

أقرّ تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة بأن هذا الوضع أعاق عملها في تتبع وقائع السجن السياسي. أشار الفصل الثامن إلى أن فقدان الوثائق أو تعذر الوصول إليها حد من مراجعة ملفات الاحتجاز، وأوقف تتبع أوامر الاعتقال والنقل والعقوبة وربط الانتهاكات بالجهات التي أصدرت القرارات ونفذتها (TRC, 1998, Vol. 1, Ch. 8, pp. 225–231). اقتصر التقرير على توصيف أثر هذا الغياب في عمل اللجنة واستقر نقص الوثيقة جزءا من السجل الرسمي الذي تعاملت معه.

غير هذا الإقرار موقع السجل الإداري في كتابة تاريخ السجون السياسية. خرجت السجلات من مجال التحقق والمراجعة في العمل التحقيقي، وحلّ غيابها عنصرا حاكما في تتبّع الوقائع. لجأت لجنة الحقيقة والمصالحة إلى الإفادات الشفوية وبعض الأرشيفات المستقلة لتعويض فقدان الوثائق، ففرض ذلك حدودا واضحة على التتبع والدقة. سجل التقرير اعتماد اللجنة على الشهادات الفردية نتيجة مباشرة لفقدان السجلات، وأقر بأن هذا الاعتماد قيد قدرة التحقيق على الوصول إلى صورة مكتملة لسلسلة القرار والإجراء المرتبطة بالاحتجاز السياسي (TRC, 1998, Vol. 1, Ch. 8, pp. 232–236).

ارتبط إتلاف السجلات بانقطاع السجل الإداري منذ لحظة التحول السياسي، ودخل هذا الانقطاع ضمن ترتيبات الحكم في تلك المرحلة. حدد الإتلاف مجال ما أمكن تدوينه لاحقا عن السجن وحدود تداوله، وتدخل في المادة التي قامت عليها الكتابة التاريخية ذاتها. ربط هذا التدخل وقائع الماضي بقرارات اتخذت خلال زمن الانتقال، فقيد ما أمكن تثبيته في السجل وأبقى ما تبقى خارج التدوين الرسمي.

أعاد هذا العرض وضع تاريخ السجون السياسية داخل حدود فرضها انقطاع السجل الإداري. أثر غياب الوثيقة في بناء السرد، وانتقل عبء التوثيق إلى الذاكرة الفردية بدرجات متفاوتة. يبين هذا الترتيب انقطاع السجل أثرا تاريخيا يعكس أسلوب الحكم في مرحلة تراجعه، ويمهد لتتبع ما ترتب عليه في الشهادة والصياغة التاريخية اللاحقة والقراءات التالية.

المبحث الخامس: الشهادة الفردية وحدود التعويض الأرشيفي

برزت الشهادة الفردية للمعتقلين السياسيين في المرحلة اللاحقة لانتهاء نظام الفصل العنصري مصدرا رئيسا لتتبع تجربة السجن في ظل انقطاع السجلات الإدارية. جاءت هذه الشهادات استجابة لغياب الوثيقة، وحملت عبء استعادة تجربة لم يعد لها أثر محفوظ في الأرشيف الرسمي. أعاد هذا التحول ترتيب علاقة المؤرخ

بالمصدر، ونقل مركز الثقل من السجل الإداري إلى السرد الذاتي، وفرض شروطا جديدة للتوثيق والتحليل.

كشفت مذكرات نيلسون مانديلا هذا الوضع بوضوح. عرض سرد الاعتقال في روبن آيلاند تفاصيل الحياة اليومية والانضباط والعلاقات داخل السجن، وسجل في الوقت نفسه محدودية الاطلاع على الملفات الإدارية الخاصة بالمعتقلين وغياب الوثائق التي توضح منطق القرار ومساراته. حمل هذا السرد وعيا صريحا بحدود الذاكرة الفردية حين تحرم من سجلها الإداري، وأظهر فجوة قائمة بين الخبرة الشخصية وبنية الحكم التي أدارت الاعتقال (Mandela, 1994, pp. 451–468).

يستكمل مانديلا هذا الوعي بوصف الأثر النفسي المباشر الذي خلفته سياسات السجن في حياة المعتقلين السياسيين. يظهر تقييد الرسائل والزيارات وسيلة ضغط يومي عمقت القلق والعزلة وربطت الزمن الشخصي بسلطة إدارية تتحكم في الاتصال والانتظار. يكشف هذا الوصف انتقال الضبط الإداري من تنظيم الإجراء إلى حمل نفسي دائم لازم تجربة الاعتقال واستقر في الذاكرة جزءا من نظام القمع الذي حكم الحياة داخل السجن (Mandela, 1994, pp. 451–468).

تكررت هذه الإشارة في مذكرات والتر سيسولو، حيث قدم وصفا مطولا للاحتجاز الطويل مقرونا بإحساس دائم بانقطاع السجل المكتوب القادر على تفسير قرارات الاعتقال والنقل والعقوبة. بينت هذه الشهادة قصور التذكر عن ربط الخبرة الفردية بسلسلة القرار الإداري، فاستقر السرد على تسجيل المعايشة المباشرة بدل تتبع آليات الحكم التي أدارت الاعتقال (Sisulu, 2001, pp. 173–181).

حملت شهادات معتقلين آخرين الإحساس ذاته، وأشارت إلى صعوبة وصول المعتقلين السابقين إلى ملفاتهم الإدارية بعد الإفراج واستمرار السرية المحيطة بالسجلات في المرحلة اللاحقة. وردت هذه الإشارات توصيفا لوضع استمر بعد زوال الاحتجاز، وأظهرت أن الإتلاف تجاوز لحظة التدمير وحدد شروط استعادة التجربة في زمن لاحق (Kathrada, 2004, pp. 289–295).

أدت هذه الشهادات وظيفة مزدوجة في كتابة التاريخ. حفظت تفاصيل الحياة اليومية داخل السجن وسدت فجوات وصفية نتجت عن غياب الوثيقة. في المقابل كشفت حدود هذا التعويض، إذ لم توفر الشهادة الفردية تفسيرا لبنية القرار ومسارات التنفيذ على نحو يقدمه السجل الإداري. ظل البعد المؤسسي غير مكتمل، واعتمد الربط بين التجربة والسلطة على الاستنتاج بدل التتبع الوثائقي المباشر.

تتضح هذه المحدودية عند مقارنة الشهادات الفردية. تتقاطع في توصيف المعاناة والانضباط والعزل، وتختلف في تفسير دوافع القرار وتوقيته وحدوده. يعكس هذا التفاوت طبيعة المصدر حين يكلف بوظيفة تتجاوز مجال

نشأته، إذ تصدر الشهادة من قلب التجربة لا من داخل جهاز الإدارة وتحمل سمات موقعها وحدود المعرفة التي أتاحها ذلك الموقع.

رسخ اعتماد لجنة الحقيقة والمصالحة على الشهادات هذا الوضع. أقرت اللجنة بأن فقدان السجلات الإدارية وجه عملها نحو الإفادات الشفوية لتتبع وقائع السجن السياسي. أتاح هذا الاعتماد توثيق الانتهاكات، وقصر الربط بينها وبين سلاسل القرار والمسؤولية الإدارية، فاستقر التحليل عند توصيف الوقائع أكثر من تفسير تنظيم الاعتقال عبر الجهاز الإداري (TRC, 1998, Vol. 1, Ch. 8, pp. 232–236).

تظهر هذه القراءة أن الشهادة الفردية تعمل قرينا لغياب الوثيقة وتؤدي وظيفة دالة عليه. تكشف الشهادة ما كان يعيشه المعتقل، وتعرض في الوقت نفسه حدود ما صار متاحا للكتابة التاريخية بعد انقطاع السجل الإداري. يحمل هذا الازدواج دلالة تاريخية مركبة، إذ يتيح استعادة التجربة ويُبرز القيود التي حكمت إدراجها في التاريخ المكتوب.

يؤسس هذا الفهم مقاربة نقدية للتعامل مع الشهادة في البحث التاريخي. يحدد التحليل موقع الشهادة ضمن شروط إنتاجها ويربط سردها بانقطاع السجل الذي أحاط بها. يتيح هذا المنهج استخدام الشهادة مادة تحليلية تضيء نتائج الإتلاف وتحافظ على التمييز بين وصف التجربة وتتبع البنية التي أدارتها.

يكشف هذا التحليل أن انقطاع السجل الإداري أعاد ضبط كتابة تاريخ السجن السياسي ونقل عبء التوثيق إلى الذاكرة الفردية على نحو غير متكافئ. يوضّح هذا الوضع كيف حدد غياب الوثيقة ما أمكن تثبيته تاريخيا، وكيف وجّه السرد نحو التجربة على حساب تتبّع القرار والإدارة، ويمهّد للانتقال إلى فحص انعكاس هذا الغياب في الصياغة التاريخية اللاحقة وتحديد المسؤولية داخل الكتابة التاريخية.

المبحث السادس: انقطاع السجل الإداري وصياغة تاريخ السجن السياسي

أعاد انقطاع السجل الإداري الناتج عن إتلاف السجلات ضبط صياغة تاريخ السجن السياسي في جنوب إفريقيا. تجاوز الغياب فقدان المادة الأرشيفية، ودخل عنصرا حاكما في بناء السرد التاريخي ذاته. ومع اختفاء الوثيقة التي تصل القرار بتنفيذه، اتجهت الكتابة التاريخية إلى الاعتماد على الشهادة الفردية والاستنتاج والمقارنة، فقلص ذلك إمكان تتبّع البنية المؤسسية وإجراءاتها في إدارة السجون والجهات التنفيذية المشرفة على الاحتجاز.

غير هذا التحول طبيعة الأسئلة التي طرحتها الدراسات التاريخية. انصرف الاهتمام إلى الاعتقال وما رافقه من معاناة فردية وجماعية، وتراجع تحليل كيفية إدارة السجن داخل بنيته الإدارية. أتاح غياب السجل وصف التجربة في أماكن الاحتجاز، وقيد في الوقت نفسه تفسير تنظيمها الداخلي، فبقي فهم القرار وتنفيذه محكومًا

بحدود الوثائق المتاحة وما حملته الشهادات (Dubow, 2014, pp. 289–295).

انعكس فقدان السجل الإداري على لغة الكتابة التاريخية نفسها. تركز السرد على الانضباط والعزل والحياة اليومية في السجن، وتراجع حضور اللغة الإدارية التي تكشف القرار وتنظيمه. قاد هذا التحول إلى تناول السجن في التاريخ المكتوب تجربة أخلاقية في المقام الأول، وأنتج سردا يبرز الألم والصمود، مع ضعف تتبع البنية الإدارية التي أدارت الاعتقال وحددت شروطه (Dubow, 2014, pp. 296–300).

برز هذا الاتجاه بوضوح في الأعمال التي تناولت السجن السياسي ضمن كتابات التحرر الوطني. اندمجت تجربة الاعتقال في سرد عام للكفاح، واستقرت علامة على التضحية والصمود. في هذا السياق تراجع تحليل التنظيم الإداري للسجن، وتقدم وصف التجربة في معناها العام. نشأ هذا الميل عن غياب الوثيقة التي تتيح تتبع الإدارة الداخلية للسجن وآليات عملها، فمالت الكتابة إلى السرد التجريبي على حساب التفكيك الإداري (Dubow, 2014, pp. 301–307).

رسخت هذه الأعمال صورة للسجن السياسي تقوم على الوصف الأخلاقي أكثر من التحليل الإداري. ركزت على تجربة الاعتقال وظروفها اليومية من عزل وانضباط، وقلّصت تناول السجن نظاما إداريا تحكمه قواعد وإجراءات وقرارات محددة. قدم هذا الأسلوب سردا عاما متماسكا، وترك كيفية إدارة السجن خارج التحليل التفصيلي (Dubow, 2014, pp. 308–312).

عزز هذا التوجه اعتماد المؤسسات الرسمية بعد الانتقال على روايات عامة في صياغة السرد الوطني. أتاح هذا الخيار بناء ذاكرة مشتركة، وأبقى غياب السجل الإداري دون معالجة مؤسسية مباشرة. استقر هذا الغياب داخل السجل الرسمي ذاته، وصار عاملا محددا لشروط الكتابة التاريخية اللاحقة، فحدد ما أمكن تتبعه وبين في الوقت نفسه حدود ما بقي خارج الوصول والتوثيق (Krog, 1998, pp. 47–53).

المبحث السابع: انقطاع السجل الإداري والمسؤولية التاريخية بعد الإفراج

أدخل إتلاف سجلات السجن السياسي مسألة المسؤولية التاريخية بعد الإفراج في نطاق إشكالي جديد. تجاوز هذا الإجراء حدود البحث والتتبع، وامتد إلى إعادة تنظيم كيفية إسناد المسؤولية في الكتابة التاريخية ذاتها. أزال غياب الوثيقة التي تصل القرار بتنفيذه الإداري إمكانية تتبع السلسلة التي أدارت الاحتجاز، وعلق تعيين الأدوار وتوزيع المسؤوليات بين الجهات المعنية. اتجه التحليل التاريخي إلى توصيف الانتهاك في مستواه العام مع غياب تفكيك بنيته المؤسسية ومسارات تنفيذه (TRC, 1998, Vol. 1, Ch. 8, pp. 225–231).

ظهر هذا التحول في الخطاب الرسمي المصاحب للانتقال السياسي داخل لجنة الحقيقة والمصالحة، وفي تقارير

وزارة العدل وتطوير الدستور والهيئات المشرفة على الإفراج والمساءلة. ركزت هذه الوثائق على توصيف الانتهاكات في بعدها الأخلاقي، مع حضور محدود لتحليل بنية القرار التي أدارت الاحتجاز. فرض الواقع الأرشيفي هذا الاتجاه، إذ قيد انقطاع السجلات إمكان الربط بين الانتهاك وإجراءات اتخاذ القرار في الأجهزة التنفيذية. وسّع هذا الوضع مفهوم المسؤولية في صيغة عامة، وقلص تحديد المسؤوليات الإدارية الدقيقة وربطها بأفعال وإجراءات محددة (TRC, 1998, Vol. 1, Ch. 8, pp. 232–236).

انعكس هذا التحول على صورة السجن السياسي في الذاكرة الوطنية. استقر السجن علامة للمعاناة والصمود أكثر من كونه مؤسسة حكم تحكمها قواعد وإجراءات محددة. خدم هذا التصور بناء سرد عام ملائم لمرحلة الانتقال والاستقرار، وضيق إدراج تجربة السجن ضمن تحليل تاريخي يتتبع آليات الضبط والإدارة. استقر تناول المسؤولية في مستوى أخلاقي عام، وبقي التفصيل المؤسسي محكوما بحدود ما لم يعد متاحا من وثائق وسجلات إدارية (Dubow, 2014, pp. 301–307).

تحمّلت الشهادات الفردية جانبًا من عبء الغياب الوثائقي. أدت الإفادات دورا في استعادة ما انقطع من السجل المكتوب، وحدّدت في الوقت نفسه حدود قدرتها على الإحاطة بالتجربة. أضاءت الشهادات ما جرى في السجن، وأبرزت فجوة بين المعايشة اليومية وما أمكن تثبيته ضمن تسلسل المسؤولية الإدارية. نتج عن ذلك توتر بين سرد التجربة وتحديد المسؤولية؛ حضر الأول بوضوح، وبقيت الثانية موزعة في مستوى عام يتعذر ربطه بقرارات وإجراءات محددة (TRC, 1998, Vol. 1, Ch. 8, pp. 237–243).

برز هذا التوتر في الكتابة التاريخية اللاحقة بين سرد تجربة السجن وتعيين المسؤولية المؤسسية عنها. اعتمدت الدراسات المقارنة والنظر إلى الحكم ككل سياسي لتعويض نقص الوثيقة، وربطت السجن السياسي بالسلطة في مجموعها. أتاح هذا المسار قراءة عامة للتجربة، وأبقى مساءلة القرار الإداري ومساراته دون تعيين دقيق. كشف هذا النهج عمق الإتلاف، إذ ظل غياب السجل عاملا حاسما يحدد أفق التحليل الممكن (Dubow, 2014, pp. 308–312).

يتيح النظر إلى انقطاع السجل الإداري إعادة تعريف المسؤولية ذاتها. ترتبط المسؤولية هنا بإتاحة السجل أو حجبه ضمن ممارسة الحكم، لا بإصدار حكم أخلاقي مجرد. يدخل إتلاف الوثيقة في فعل السلطة ويمتد إلى ما بعد الإفراج، ويضبط شروط القراءة والكتابة التاريخية. يعمل انقطاع السجل آلية تحكم لاحقة في الذاكرة التاريخية، ويحدد إمكان التتبع والتفسير في زمن تال وفق ما تبقى من الوثائق وما حجب منها (Harris, 2007, pp. 31–34).

تكشف هذه المعالجة أن كتابة تاريخ السجن السياسي لا تقتصر على استعادة التجربة أو تثبيت سردية عامة،

وتقوم على إدراك دور الغياب في تشكيل المسؤولية التاريخية. حدد انقطاع السجل الإداري نطاق المساءلة الممكنة، وقطع الصلة التفصيلية بين القرار والتنفيذ، ووزّع عبء التفسير بين شهادة متاحة وسجل غائب. انحازت الكتابة، بحكم هذا الوضع، إلى توصيف ما عيش في السجن، مع تضييق إمكان تتبّع آليات الإدارة التي أدارت الاعتقال.

يثبت هذا التحليل أن غياب سجلات السجن نتج عن قرار سلطوي واعٍ هدف إلى ضبط الذاكرة بعد الإفراج. أعاد هذا القرار رسم شروط المعرفة التاريخية، وحدّد حدود تمثيل السجن السياسي ومسؤولياته في الوعي العام. يفتح هذا الفهم مجالا لقراءة الغياب بوصفه مادة تاريخية قائمة، تستجلى دلالتها مما حفظته الوثائق الباقية ومما اختار الحكم محوه من سجله الإداري.

خاتمة

يعتمد تاريخ السجن السياسي في جنوب إفريقيا على ما تم تدوينه من قبل الدولة في سجلاتها وعلى ما أخرجته منها بقرار إداري مقصود. يفرض غياب السجل حدود الربط بين القرار وتنفيذه في النص التاريخي، ويضيق قدرة السرد على تتبع عمل الإدارة التي أدارت الاعتقال. يقرأ المؤرخ الأرشيف في هذا الإطار نتاج فعل حكم امتد أثره إلى ما بعد الإفراج، ويتعامل معه مادة غير محايدة تحدد شروط المعرفة التاريخية وحدودها.

يحمل المؤرخ مسؤولية إبقاء التنظيم الإداري حاضرا في التحليل، ويستعمل الشهادة الفردية ضمن أفقها المعرفي المحدود. تنقل الشهادات تفاصيل الحياة داخل السجن، وتظهر في الوقت نفسه ما غاب من أوامر وتعليمات وملفات. يربط هذا النهج بين النصوص المتاحة والسجل المحذوف، ويصل التجربة الفردية بالجهاز الذي نظمها مع الحفاظ على التمييز بين الشهادة والوثيقة.

تفتح هذه الخاتمة كتابة تاريخية تنظر إلى الإزالة الأرشيفية ممارسة حكم ذات حضور مستمر، وتراجع علاقة السلطة بالذاكرة عبر ما أبقته الدولة وما أخرجته من التداول. يستعيد هذا المنظور السجن السياسي موضوعا تاريخيا مركبا يجمع التجربة الإنسانية بالقرار الإداري، ويتحدد فهمه عند التقاء ما حفظته الشهادات بما غاب عن السجل الرسمي.

التوصيات البحثية

يوصي هذا البحث بإعادة توجيه دراسة السجن السياسي من الاقتصار على التجربة المعيشة إلى تحليله ممارسة حكم تتجلى دلالتها فيما أزيل من سجلات بقدر ما تتجلى فيما بقي محفوظا. تقتضي هذه المقاربة إدراج انقطاع السجل الإداري ضمن التحليل التاريخي، وربطه بقرارات الدولة في لحظات التحول السياسي، بدل التعامل معه

نقصا مصدريا محايدا.

كما يدعو البحث إلى تطوير منهج نقدي في التعامل مع الشهادة الفردية، يميزها عن الوثيقة ويضعها في سياق شروط إنتاجها، بما يحفظ قيمتها دون تحويلها إلى تعويض سردي كامل. ويساند هذا التوجه إجراء دراسات مقارنة لتجارب السجن السياسي في سياقات انتقالية مختلفة، تعنى بتحليل سياسات الإتلاف والإخفاء بوصفها جزءا من إدارة الماضي بعد زوال السيطرة المباشرة، بما يسهم في بناء كتابة تاريخية واعية بما غاب بقدر وعيها بما حفظ.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر الأولية:

- Truth and Reconciliation Commission of South Africa. (1998). Truth and Reconciliation Commission of South Africa Report, Vol. 1, Chapter 8. Cape Town: Juta.
- Mandela, N. (1994). Long Walk to Freedom. London: Little, Brown and Company.
- Sisulu, W. (2001). I Will Go Singing: Walter Sisulu Speaks of His Life and the Struggle for Freedom in South Africa. London: Robben Island Museum.
- Kathrada, A. (2004). No Bread for Mandela: Memoirs of Ahmed Kathrada. Lexington: University Press of Kentucky.

المراجع الثانوية:

- Davenport, T. R. H., & Saunders, C. (2000). South Africa: A Modern History (5th ed.). London: Macmillan.
- Dubow, S. (2014). South Africa in the Twentieth Century. Oxford: Oxford University Press.
- Harris, V. (2007). Archives and Justice: A South African Perspective. Chicago: Society of American Archivists.
- Krog, A. (1998). Country of My Skull. Johannesburg: Random House South Africa.